

الفصل الثالث: التحليل المالي حسب المنظور الوظيفي

أولاً. المفهوم الوظيفي للمؤسسة:

ينظر هذا المفهوم للمؤسسة على أنها وحدة اقتصادية تتضمن ثلاث وظائف أساسية، تتمثل في وظيفة الاستغلال والاستثمار والتمويل، مهمتها الرئيسية تحقيق الهدف الرئيسي للمؤسسة، لذلك تجاوز هذا المفهوم فكرة الذمة المالية للمؤسسة، وفيما يلي نتطرق إلى هذه الوظائف الرئيسية باختصار:

أ. **وظيفة الاستغلال:** تحتل أهمية كبيرة في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، فهي تعبر عن النشاط الرئيسي وتحدد طبيعة المؤسسة، إن كانت صناعية أم تجارية أم خدمية أو مختلطة، وتتجزأ هذه الوظيفة إلى المراحل التالية:

- مرحلة التموين بالمواد الأولية ومستلزمات النشاط.
- مرحلة التخزين الأولي.
- مرحلة الإنتاج أو التصنيع.
- مرحلة تخزين المنتجات التامة والنصف مصنعة وغيرهما.
- مرحلة البيع والتوزيع.

إن هذه الوظيفة تبين لنا الدورة القصيرة للاستغلال، لأنها تعكس لنا عمليات الاستغلال المتعلقة بالشراء والإنتاج والبيع، والذي يترتب عليها حقوق على الزبائن وديونا إتجاه الموردين.

ب. **وظيفة الاستثمار:** يركز الدور الأساسي لوظيفة الاستثمار في تزويد المؤسسة بكل أنواع تجهيزات الإنتاج والاستثمارات اللازمة لممارسة كل أنواع الأنشطة الاستثمارية، ويكون ذلك بعد القيام بدراسات الجدوى لكل استثمار، ثم بعد ذلك المفاضلة بين مجموعة من البدائل واختيار البديل الأمثل والذي يحقق المرودية والفعالية الاقتصادية القصوى.

ج. **وظيفة التمويل:** تعتبر وظيفة التمويل من أهم الوظائف الرئيسية والأساسية في المؤسسة، فهي تركز أساساً على تغطية الاحتياجات المالية للنشاط، سواء تعلق الأمر بالاستثمار أو الاستغلال، أو بالخرينة الإجمالية للمؤسسة، ويمكن إبراز أهم المصادر الأساسية للتمويل فيما يلي:

■ **المصادر الداخلية:** تتمثل هذه العناصر في التمويل الذاتي المتشكل من الأرباح المحققة في الدورات السابقة والاهتلاكات والمؤونات، والتي تعتبر مصاريف مسجلة غير مستحقة، دورها الرئيسي تعويض التآكل المادي والمعنوي في عناصر الأصول.

■ **المصادر الخارجية:** عندما تكون المصادر الداخلية غير كافية ولا تغطي كل الاحتياجات تلجأ المؤسسة لمصادر التمويل الخارجية من أجل تلبية كل احتياجاتها المالية وأهم هذه المصادر ما يلي:

- اللجوء للبنوك ومختلف المؤسسات المالية من أجل الحصول على مختلف القروض.
- القيام برفع رأس المال: ويعني ذلك فتح رأس مال المؤسسة (إصدار أسهم للاكتتاب، وتقاسم الأرباح أو الخسائر).

ثانياً. مفهوم الميزانية الوظيفية

تستهدف الميزانية الوظيفية دراسة السلوك الاقتصادي والمالي للمؤسسة، وذلك أكثر من تركيزها على الخطر المصرفي البحت، فهي لا تستهدف إحصاء الممتلكات في جانب الأصول، والالتزامات في جانب الخصوم، بحيث أصبح يعبر في هذه الميزانية الجديدة عن الممتلكات بالاستخدامات أو الاحتياجات أما الإلتزامات فيعبر عنها بالموارد. الميزانية الوظيفية هي أداة للتحليل المالي تقيد فيها الموارد والاستخدامات بالقيمة الإجمالية لتدفقات الإيرادات والنفقات، وترتب فيها الموارد والاستخدامات حسب دورة التمويل والاستثمار والاستغلال.

الميزانية الوظيفية هي أداة ووسيلة إعلامية لطرق تمويل الاستخدامات المستقرة (الاستثمارات) ودورة الاستغلال، وهدفها هو تحليل التوازن المالي للمؤسسة، وذلك استناداً إلى القاعدة الأساسية الذهبية للتحليل المالي "التوازن الأدنى" والقائمة على التوفيق بين مدة الاستخدام، ومدة استحقاق الدين، ويعني ذلك أن الاستثمارات طويلة الأجل، يتعين تمويلها بموارد مستقرة، في حين يمكن تمويل الاستخدامات الجارية بموارد قصيرة الأجل.

وتعرف أيضاً على أنها ترتيب لعناصر الميزانية المالية بطريقة توضح الوضعية المالية للمؤسسة، وبالتحديد توازنها أو اختلالها المالي، وذلك حسب مختلف الدورات (استغلال، استثمار، وتمويل) التي تميز حياة المؤسسة.

إن هيكل الميزانية الوظيفية غير محدد بنصوص قانونية، ولكن تطبيقات التحليل المالي والنظريات المالية، هي التي تحدد عمق وشكل الميزانية الوظيفية، هذه الأخيرة تهدف إلى تحليل نشاط المؤسسة تبعاً لمختلف مراحل وأطوار العمليات فيها، ومن جهة أخرى تهدف لتسهيل فهم عملية تسيير المؤسسة، وهوما يساعد على تتبع السياسة المالية المنتهجة.

ثالثاً. بناء الميزانية الوظيفية:

تنقسم الميزانية الوظيفية إلى أربعة مستويات وهي:

1. مستوى الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة:

تتكون الموارد الدائمة من مصادر التمويل المتوسطة وطويلة الأجل (الأموال الخاصة والديون متوسطة وطويلة الأجل، والاهتلاكات والمؤونات والنتائج المتراكمة والاحتياطيات)، أما الاستخدامات المستقرة فتتكون من الاستثمارات بمختلف أنواعها، وكل العناصر ذات الطبيعة المستقرة.

2. مستوى استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال:

وتتكون من احتياجات دورة الاستغلال المتعلقة بالنشاط الرئيسي الذي تزاوله المؤسسة (صناعي، تجاري، خدمي، ... إلخ)، وموارد تمويل هذه الاحتياجات. حيث تتشكل استخدامات الاستغلال من المخزونات، الزبائن والحسابات الملحقة، حساب الموردون المدينون، ضمانات الأغلفة والتسيقات المقدمة، TVA للتحصيل... إلخ، أما موارد الاستغلال فتتشكل من ديون الموردين والحسابات الملحقة، الزبائن الدائنون كضمانات الأغلفة، والتسيقات المحصلة من العملاء، TVA للدفع... إلخ.

3. مستوى الاستخدامات خارج الاستغلال والموارد خارج الاستغلال:

هذا المستوى يبين كل الاحتياجات والموارد التي لا ترتبط مباشرة بالنشاط الأساسي والرئيسي للمؤسسة، أي تلك التدفقات ذات الطبيعة الاستثنائية. فبالنسبة للإستخدامات خارج الإستغلال نجد مثلاً حقوق التنازل عن التثبيات والحقوق تجاه الشركاء (رأس المال المكتتب غير المدفوع)، أما الموارد خارج الاستغلال فتتضمن على سبيل المثال: موردو القيم الثابتة، ديون الشركاء، الضرائب على النتائج والاشتراكات الاجتماعية للعمال... إلخ.

4. مستوى الخزينة:

يتكون هذا المستوى من استخدامات الخزينة ومواردها، الأولى تشمل المتاحات النقدية في خزائن المؤسسة وحساباتها الجارية، أما موارد الخزينة فتتمثل في الاعتمادات البنكية الخارجية.

رابعاً. إعادة معالجة بعض العناصر:

من أجل إعداد الميزانية الوظيفية فإنه يتوجب إجراء عدد من التعديلات على بعض العناصر:

1. إعادة ترتيب عناصر من داخل الميزانية:

- الاهتلاكات والمؤونات: يتم تقييم الاستخدامات حسب قيمتها الإجمالية (الأصلية)، أما فيما يخص الاهتلاكات والمؤونات، سواء تعلقت بالتثبيات، المخزونات، الزبائن، أو سندات المساهمة والتوظيف فيتم تحويلها إلى الموارد الدائمة، حيث تضاف إلى الأموال الخاصة، فهي تمثل أموال مدخرة، لذلك تعتبر كمصدر للتمويل الذاتي، يستخدم في تجديد الاستثمارات، وتغطية الخسائر المحتملة.

- التسيقات على الاستثمارات: تضم ضمن الاستخدامات المستقرة.

- رأس المال غير المطلوب: يضم إلى الحقوق خارج الاستغلال.

- الأرباح الموزعة على الشركاء: تعتبر في العادة موارد جارية خارج الاستغلال، تدفع في الأجل القصير، ولكن في بعض الأحيان يبقىها المساهمون تحت تصرف المؤسسة لمدة طويلة، تفوق السنة من أجل توفير مورد إضافي للمؤسسة، تمول به استخداماتها طويلة الأجل، وفي هذه الحالة يظهر حساب الشركاء مع الديون المالية.

- أقساط القروض المنتظر تسديدها: يتم طرحها من الديون المالية وتضاف للموارد خارج الاستغلال.

- التثبيات المالية المنتظر تحولها إلى سيولة في الأجل القصير: يتم طرحها من التثبيات المالية، وتضاف إلى استخدامات خارج الاستغلال.

2. إعادة ترتيب عناصر من خارج الميزانية:

من أجل أن تكون الميزانية كاملة، لابد من إعادة ترتيب بعض العناصر من خارج الميزانية، وإدماجها في الميزانية الوظيفية.

أ. التمويل الإيجاري:

الوسائل المستعملة من قبل المؤسسة، والممولة عن طريق عقد تمويل إيجاري، كانت لا تظهر في الميزانية المحاسبية للمؤسسة، وذلك حسب المخطط المحاسبي القديم، لأنها لا تعتبر ملكها طول مدة عقد التمويل الإيجاري، في حين هذه الوسائل تم إدماجها في الميزانية المحاسبية حسب المخطط المحاسبي والمالي الجديد، وتظهر كذلك في الميزانية الوظيفية كونها ضرورية لسير نشاط المؤسسة، فالتمويل الإيجاري يعتبر وسيلة للتمويل تعوض الاقتراض التقليدي ويتم إدماج عقد التمويل الإيجاري في الميزانية الوظيفية على الشكل التالي:

■ القيمة الأصلية للأصل يتم إضافتها إلى الاستخدامات المستقرة.

■ الإهلاك المتراكم المحسوب، يتم إضافته إلى الموارد الخاصة الدائمة.

■ الجزء غير المهتك، يتم إضافته إلى الديون المالية طويلة الأجل.

يسجل عقد الإيجار التمويلي في الأصول ويجعل إحدى حسابات القيم الثابتة مدينا (حساب فرعي رقم 21)، ويقابله في الخصوم حساب الديون الخاص بهذا العقد (حساب 167 ديون على عقود الإيجار التمويلية في الجانب الدائن)، وعندما يتم تسديد الدفعات حسب الاتفاق، يجعل حساب ديون عقود الإيجار التمويلية مدينا بمبلغ السداد، وكذلك حساب المصاريف المالية يجعل مدينا، أو يسجل مثل عملية شراء على الحساب.

ب. الأوراق التجارية المخصومة وغير المحصلة:

عندما تكون المؤسسة في حاجة إلى سيولة، يمكن لها خصم الأوراق التجارية التي تمتلكها تجاه الزبائن لدى البنك قبل موعد تحصيلها، ومنه تعتبر حقا تم التخلي عنه، والحقوق التي تم التخلي عنها تختفي من الميزانية، ولكن المؤسسة تبقى ملزمة بتعويض البنك في حالة إفلاس الزبون، وعليه يتم معالجة الأوراق المخصومة غير المحصلة كما يلي:

- تضاف قيمة الأوراق المخصومة إلى الأصول الجارية ضمن موارد الاستغلال في حساب الزبائن.
- وتضاف قيمة الأوراق المخصومة كذلك إلى الخصوم الجارية ضمن الاعتمادات الجارية للبنك.

ومنه فالأوراق التجارية المخصومة قبل موعد استحقاقها تضاف الى حساب الزبائن ضمن حقوق الاستغلال، وبالمقابل ترتفع قيمة السلفات البنكية في جانب الخصوم بنفس المبلغ.

خامسا. الانتقادات الموجهة للتحليل المالي الوظيفي:

رغم المزايا الكبيرة التي يتمتع بها التحليل الوظيفي إلا أن له بعض العيوب ومنها خاصة:

- يفقد مؤشر BFR دلالاته في القطاع الخدمات نظرا لغياب عناصر المخزونات بها، كما يفقد مفهوم FRng دلالاته في قطاع الخدمات، الذي يعتمد على التثبيتات المعنوية بشكل كبير، والتي لا تظهر في الميزانية الوظيفية تطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر.
- يعتمد التحليل المالي الوظيفي على الميزانية الوظيفية، التي أدمجت المؤنات الخاصة بالأصول الجارية ضمن الموارد الدائمة، رغم أنها من عناصر الاستغلال؛
- الخزينة حسب هذا التحليل غامضة، ولا يمكن التعرف على كيفية تشكيلها، ولا الأنشطة المسؤولة عن حالات الفائض والعجز؛
- اعتماده على الميزانية المالية التي تعتبر صورة لوضعية المؤسسة في لحظة ما، دون إعطاء رؤية ديناميكية لهذه الوضعية؛
- اعتباره الاعتمادات الجارية للبنك (السحب على المكشوف)، من موارد الخزينة التي يتم الاعتماد عليها بشكل نادر، لكن الحياة العملية اثبتت غير ذلك، حيث يتم الاعتماد عليها بشكل يومي فتشكل موارد دائمة بمرور الزمن.

شكل الميزانية الوظيفية

| م. إجمالية | موارد | م. إجمالية | استخدامات |
|------------|---|------------|--|
| | موارد دائمة رؤوس أموال خاصة احتياطات اهتلاكات ومؤنات مؤنات الخسائر والأعباء نتيجة الدورة الصافية ديون مالية طويلة موارد جارية (متداولة) موارد الاستغلال موردون وما يلحق بهم موارد خارج الاستغلال ديون أخرى (لا تتعلق بالنشاط الأساسي) موارد الخزينة اعتمادات جارية للبنك (بنك دائن) مجموع الموارد بالقيمة الاجمالية | | استخدامات مستقرة (بالقيم الاجمالية) تثبيتات غير ملموسة تثبيتات ملموسة تثبيتات مالية (تثبيتات خارج الاستغلال بالقيم الاجمالية) استخدامات جارية (متداولة) استخدامات الاستغلال (بالقيم الاجمالية) المخزونات زبائن وما يلحق بهم استخدامات خارج الاستغلال (بالقيم الاجمالية) مدنيون لا يتعلقون بالنشاط الأساسي استخدامات الخزينة النقدية (أموال رهن الإشارة) مجموع الاستخدامات بالقيمة الاجمالية |